الوطن

القطرية
19/04/10

10/04/18
حرزني : ننوي زيارة دول الخليج لبحث كيفية مواجهة ظاهرة الاتجار بالنساء
الجزائر تصدر لنا المشاكل عبر تشجيعها هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى بلادنا

هذا هو حواري الثاني مع السيد «أحمد حرزني» رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب.

الحوار الأول كان قبل عامين تقريبا...

.. وبين الحوارين، حدثت الكثير من المتغيرات الإيجابية، والتحولات الديمقراطية على الساحة المغربية، لكن الشيء الثابت ذلك الانطباع السائد لدى كثيرين، وهو أن «حرزني» المعارض السابق، والمعتقل السياسي اليساري، الذي لا يخشى في قول الحق لومة لائم، صار «ملكيا أكثر من الملك»، خصوصا بعد تعيينه في «31» مايو عام «2007»، رئيسا لذلك المجلس المعني بمتابعة حقوق الإنسان، إلى درجة أن بعضهم صار يعتبر كلامه السابق عن النضال شيئا «مضللا»!

وحتى لا أضللكم، أقتبس في السطور التالية جزءا من أقواله، دفاعاً عن تغيير مواقفه، وانتقاله من تقشف الاشتراكية إلى بذخ الملكية، واستعرض ما كتبه بقلمه في هذا الخصوص:

«بخصوص موقفي من الملكية.. هل أنا متآمر أم جندي من جنودها المخلصين، لا هذا ولا ذاك طبعاً!

أنا من الناس الذين تمردوا زمناً على الملكية، لأنهم اعتقدوا أنها انحازت لمن سرقوا الاستقلال، ولكنّ تأملاً متأنياً في ملابسات الصراع السياسي، أبان لي أن الملكية في المغرب متى كانت متزنة، فهي أحسن نظام يمكن أن يضمن وحدة البلاد ونهضتها، وهي نظام لا بديل عنه، ولا بديل عن العمل على تحديثه، وهنا سأكون أكثر ملكية من الجنود المجندين في القصور.

وينبغي القول إن الملكية هي مجموعة ملكيات، فكل ملك يمنح شخصيته وأسلوبه في ممارسة الحكم للملكية، وأنا شخصياً تناسبني تماماً شخصية الملك محمد السادس، ويناسبني أسلوبه في ممارسة الحكم، وكلما مرت الأيام ازددت اقتناعاً بأنه يمثل فرصة من فرص المغرب الكبرى، لكي يحافظ بها على وحدته وينهض به».

ورغم كل الجدل المحيط بشخصيته، التي كانت محسوبة على اليسار الاشتراكي، ينبغي الاعتراف بكل صراحة بأن ضيفنا كان مناضلا معارضا في فترة من فترات حياته، عارض خلالها جميع أشكال الاستغلال والاستكبار والمسكنة في منتصف الستينيات من القرن الماضي، ودفع من حياته وسنوات عمره وشبابه ثمنا لذلك، حيث تم اعتقاله وسجنه، ونال من التعذيب، بهدف التأديب، نصيبا هائلا.

.. وليس جديدا القول إنه يعد واحدا من أولئك المناضلين المغاربة، الذين اكتووا بجمر «سنوات الرصاص»، وذاقوا مرارة الاعتقال، وخرجوا من غياهب السجن، إثر عفو

ملكي عام 1991، ثم بادروا إلى تبني فكرة «المصالحة مع الماضي»، في إطار مصافحة الدولة، التي كانت مستعدة ومؤهلة في ذلك الوقت لاحتضان المبادرة، وتبنيها، بهدف قطع علاقاتها مع مرحلة الانتهاكات الجسيمة للحريات، والانتقال بالبلاد والعباد لمرحلة جديدة، عبر جسر «الانتقال الديمقراطي»، لبناء دولة الحق والقانون والمؤسسات.

.. وبعد خروجه من السجن، واصل «حرزني» خطابه إلى الرأي العام المغربي من موقع اليسار، وظل يعتبر واحدا من أبرز تياراته وروافده، وكان تاريخه النضالي وموقعه اليساري قد أعطياه موقعا خاصا في المشهد السياسي المغربي، دفع ـ آنذاك ـ بعض الأطراف لكي تتعاطى مع أفكاره كعنوان رئيسي في «مراجعات اليسار».

لكن خصومه ومنتقديه لم يتركوه في شأنه، بل أطلقوا سهام انتقاداتهم عليه، عندما لمسوا أن أحواله تبدلت، ومواقفه تغيّرت، من أقصى اليسار إلى ذروة اليمين!

.. وعندما صار رئيسا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، اعتبروا أن مواقفه أصبحت تتضمن نوعا من الخلط بين الموقع الموضوعي للمجلس، الذي يتولى رئاسته، باعتباره مؤسسة تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، وبين موقع الدفاع عن الدولة المغربية وسياستها الرسمية!

ولكل هذا ارتكزت انتقادات خصومه على التأكيد بأن المجلس الذي يترأسه ليس في نهاية المطاف جزءا من السلطة التنفيذية، بل هو مؤسسة وسطية، من مهامها الأساسية متابعة سيرورة الحركة الحقوقية والدفاع عنها، وكشف الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان في المغرب ومتابعة حالاتها وملفاتها.

ورغم أنه من الصعب ـ على مراقب مثلي ـ الحسم في مصداقية الانتقادات التي توجه إلى «حرزني»، إلا أنه يمكنني القول، بمنتهى الوضوح والجزم، إنه لا مجال للمقارنة بين ما يعيشه المغرب اليوم، في إطار الإصلاحات الديمقراطية التي رسخها الملك محمد السادس، والتي أصبحت نموذجاً رائداً في محيطها الإقليمي يشار له بالإعجاب، مع ما عاشه هذا البلد في حقبة سابقة، شهد خلالها سنوات مليئة بالقمع والعذاب.

وما من شك في أن الانتقادات التي يتعرض لها رئيس «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» في المغرب، بين الحين والآخر، مؤشر على التطور الديمقراطي هناك.

.. ولهذا فهي لا تشكل إزعاجاً للمعارض السابق «حرزني»، الذي ربما لم يزعجه شيء في حياته الجديدة، سوى منعه من دخول «الولايات المتحدة» في صيف عام «2005»، بسبب ملفه الأمني القديم، رغم أنه كان يريد القيام بمهمة رسمية، تتمثل في الترويج لنتائج هيئة «الإنصاف والمصالحة»!

ولعل الكثيرين لا يعرفون أن رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمغرب ينحدر من أسرة «أمازيغية»، وكان من الممكن أن يكون «راعياً للأغنام»، لولا أن إرادة الله شاءت أن يدخل والده في صراع غير متكافئ مع إقطاعيي المنطقة، التي ولد فيها، ليقرر الرحيل فيتحول عنها، ويتجول في العديد من قرى ومدن المغرب، إلى أن استقر بمدينة «كرسيف».

في هذه المدينة الصغيرة لم يجد والده فيها خياراً سوى إدخال أبنائه في مدارسها،

ليتخرج منها «أحمد حرزني»، ويصبح معارضاً سياسياً كبيراً من رموز اليسار الاشتراكي في بلاده، ثم رئيسا لمجلسها المعني بملفات حقوق الإنسان.

في مكتبه بهذا المجلس الذي يستقر في أحد المباني التراثية الأثرية في العاصمة المغربية حاورتُه، وطرحت على طاولته العديد من القضايا الملحة، وفتحت معه جميع الملفات المتعلقة بالحريات بكل تفاصيلها الدقيقة..

في هذا الحوار الذي تتسم محاوره بالصراحة والشفافية، توقفت مع محدثي كثيراً عند ظاهرة «الاتجار الجنسي»، ففتحنا ملفاتها، وناقشنا أبعادها وانعكاساتها على ملف حقوق الإنسان في المغرب، وكيفية تناول الصحافة المغربية السلبي أو المؤذي لهذه الظاهرة.

كل هذا دفع «رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» ليكشف عبر حواره مع ؟ ــ لأول مرة ــ عن وجود نية للقيام بزيارات ميدانية إلى منطقة الخليج، لبحث هذه الظاهرة، وكيفية مواجهتها ومعالجتها، على اعتبار أن دولها «تمثل في مخيلة الكثيرين في بلاده، المستهلك الأول لهذه التجارة الفاسدة».

.. وإليكم التفاصيل المثيرة التي يعلنها المسؤول الحقوقي المغربي للمرة الأولى:

_ لنبدأ بالانتقادات التي تضمنها التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية بشأن حقوق الإنسان في المغرب، كيف قرأتم هذه الانتقادات وما هو تعليقكم عليها؟

ــ بصراحة لم أطلع على تقرير الخارجية الاميركية بصفة دقيقة.. فقد قرأته قراءة اولية من خلال الصحافة وهو يتضمن فعلا بعض الانتقادات وهذا ليس غريبا، ولكنه يتضمن أيضا اعترافا بالخطوات التي قطعها المغرب في مجال حقوق الإنسان ونحن على كل حال لا نحدد سياساتنا من خلال هذا التقرير أو غيره، فنحن واعون بأن هناك أمورا أخرى كثيرة لم تنجز ولكن في نفس الوقت فان أحدا لا يستطيع أن ينكر أن اشياء كثيرة قد أنجزت.

_ ماهي أبرز الإصلاحات أو الإنجازات التي تحققت؟

ــ لعل أبرز مثال على هذه الانجازات هو ما تم في مجال الأسرة، فمدونة الاسرة الجديدة في المغرب تعتبر متقدمة للغاية، وهذا امر يعترف به الجميع وهناك أمور أخرى تدخل في نفس الإطار الذي يمكن تسميته بالعلاقات الجوهرية بين المواطنين مثل الاعتراف بالحقوق الثقافية للمتكلمين باللغة الأمازيغية وهناك الآن معهد ملكي متفرغ لهذه المسألة.

إذن من ناحية الاصلاحات الكبرى التي تهم العلاقات بين المواطنين في جذورها حدث تقدم كبير جدا.

ثم هناك موجة جديدة من الإصلاحات الجوهرية، ويدخل في ذلك إصلاح القضاء، خاصة بعد الحوار الوطني الواسع والعميق الذي جرى مؤخرا.. والآن فان وزارة العدل مقبلة على اقتراح مشاريع قوانين على الحكومة لطرحها برلمانيا.

أضف إلى ذلك الملف الكبير الذي فتح في المغرب مؤخرا والمتعلق بالجهوية، وهذه مسألة يجب عدم النظر إليها كإجراء إداري وحسب، لأنها تمس في العمق العلاقات الجوهرية بين المواطنين في مختلف مناطق البلاد..وفي إطار الإصلاحات أيضا لابد من ذكر الورشة الكبيرة التي فتحت مؤخرا والمتعلقة بخلق فضاء لحوار اقتصادي

واجتماعي شامل.. هذا الفضاء سيرى النور في غضون الشهور المقبلة إن لم يكن في الأسابيع المقبلة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولذلك فاننا نرى أن المغرب كله في ورشة مفتوحة في جميع المجالات المرتبطة بأسس المجتمع.. وهذا بغض النظر عما أنجز في مجال حقوق الإنسان على وجه الخصوص، حيث إن المغرب خاض تجربة مصالحة نعتقد أنها ناجحة خاصة أنها اعتمدت أرقى وأدق المعايير.. فمن كان يستحق تعويضا ماديا فقد ناله.. والمناطق التي تضررت أكثر من غيرها جراء التهميش والقمع فيها الآن عشرات المشاريع لتعويضها عما خسرته من استثمارات حكومية وغيرها.

أضف إلى ذلك أنه كانت لدينا لائحة طويلة من حالات الاختفاء القسري.. والأغلبية الساحقة من هذه الحالات كشفت الحقائق المتعلقة بها وهذه الامور كلها انجازات لا يمكن لأحد أن يشكك بها.

بطبيعة الحال هناك جوانب يوجد بها بعض النقص، ونحن كجزء من كل واعون بمثل هذه النواقص، ونعتزم أن نركز عليها خلال المرحلة المقبلة ومن ضمنها أمور تنتمي إلى الحقل السياسي مثل وضع الصحافة في المغرب.

فقد لاحظنا خلال الشهور الأخيرة وجود توتر بين الحكومة والحقل الصحفي.. هذا الأمر لا ننكره والآن هناك نقاش مفتوح في دوائر مختلفة حول هذا الموضوع بما في ذلك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وسنصدر في نهاية المطاف التوصيات التي نتمنى أن تساهم في حل المشكلة القائمة.

هناك أيضا حقوق مدنية لم نعمل عليها بشكل كاف لحد الآن مثل الاتجار بالبشر والهجرة السرية والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال.. هذه قضايا نعترف بأننا لم نشتغل عليها كفاية لحد الساعة ولكنها في جدول أعمالنا.

إذن ما أود قوله اننا لو فتحنا باب النقد وتسجيل النواقص فربما سنذهب أبعد من أي أحد سواء كانت وزارة الخارجية الأميركية أو غيرها ولذلك فانه من المهم أن نكون موضوعيين، ففي نفس الوقت الذي نحدد فيه النواقص يجب أن نعترف بأن هناك إيجابيات.. بل أن هذه النواقص يمكن اعتبارها نشازا في مسار سليم وموفق لحد الساعة..

_ (مقاطعا) بطبيعة الحال لا يمكن لأي إنسان موضوعي أن يشكك بالاصلاحات الكبيرة في مجال حقوق الإنسان في المغرب والتي تشبه ثوبا ناصع البياض عندما تلطخه بقع سوداء فإنها تكون واضحة للعيان..

ـ (ممازحا) إذن يجب أن نسلط عليها بعض الكلور على أن يكون من النوع الأصلي (يضحك).

_ أشرت في إجابتك السابقة إلى وجود علاقة فاترة أو متوترة بين الصحافة والحكومة.. ما هو السبب من وجهة نظرك؟ هل هو تجاوز في حرية الصحافة أم هو تململ المسؤولين من الانتقادات التي توجه اليهم؟

ـ ثمة أكثر من سبب في الحقيقة، قد يكون أهمها انه توجد مدونة خاصة بالصحافة ولكن العصر تجاوزها وفي نفس الوقت نعاني من تأخر في إصلاح هذه المدونة أو صياغة مدونة جديدة.. هذا الوضع خلق بعض الفراغ.. وهذا الفراغ بدوره انعكس على القضاء الذي لا يحس أحيانا بأن ارضيته قوية .. فتكون هناك بعض الأخطاء..

_ (مقاطعا)، وأين تقفون في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؟ مع حرية الصحافة أم مع مواقف الحكومة؟

ـ نحن، طبعا، مع حرية الصحافة ونعتقد بأنه دون حرية كاملة للصحافة لا يمكن أن نتحدث عن الديمقراطية، ولكن في نفس الوقت فإننا نتحدث عن حرية التعبير، والمقصود بهذا المصطلح هنا هو التعبير عن الرأي والأفكار، أما التعبير عن «ما شاء الله» فهذا ما نقف ضده..

_ أي أنكم تطالبون بوجود ضوابط لحرية التعبير؟

ـ نعم، يجب أن تكون هناك ضوابط.. وبالتالي نحن نعتبر أن حل المشكلة يرتكز على «3» مبادئ، أولها مبدأ حرية الصحافة، وهذا أمر لا يناقش، والركيزة الثانية هي أخلاقيات المهنة، فمهنة الصحافة مثلها مثل مهنة الجزارة ومهنة النجارة إذا لم تكن مقيدة بأخلاقيات فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى انحرافات.

أما الركيزة الثالثة فهي المهنية فلا يمكن لشخص أن يقرر أن يكون صحفيا فيصبح صحفيا.. فالصحافة حرفة ويجب أن يكون صاحبها متمكناً من حرفته.. ونحن نعتقد بأن هذه المعايير والركائز جميعها يجب أن تراقب من طرف المهنة نفسها، وبالتالي يمكن إضافة ركيزة رابعة وهي التنظيم الذاتي للصحفيين...فنحن مع أن ينتظم الصحفيون أو ممتهنو الصحافة بمختلف أشكالها في هيئة تراقب حرفية الصحفيين وأخلاقياتهم، ولو وجدت مثل هذه الهيئة لربما أعفي القضاء من جل القضايا التي تطرح أمامه اليوم.

هذا هو تصورنا بصفة عامة للمسألة، وأعتقد أن الاتجاه العام في المغرب يسير في هذه الوجهة.

_ عفوا، بصفتك الوظيفية.. كيف تتعامل من موقعك الرئاسي مع الصحافة عندما توجه انتقادات لك أنت في المجلس وعندما ترى بعض الأقلام الصحفية أنك أصبحت ملكيا أكثر من الملك.. بعد أن كنت من أبرز المعارضين للنظام الملكي؟

ـ إذن سؤالك هو.. كيف نتعامل بصفة عامة في هذا المجلس مع الصحافة؟ هناك نوعان من الانتقادات أو الملاحظات.. فإما أن تكون منطلقة من نية حسنة ولكنها تنم عن نقص في المعلومات، وفي هذه الحالة نحاول أن ندقق ونصحح وننظم بين الحين والآخر جلسات تواصلية مع الصحافة.. وهناك بالطبع أشياء قد تكون فقط للاستفزاز أو الإثارة، وفي كل الحالات نفضل أن نتجاهلها ولا نرد عليها.

_ حسناً .. عدم الرد هو في حد ذاته جواب على السؤال، وبعيداً عن الانتقادات التي لا تردون عليها، نود أن نسألك عن ملف الإنصاف والمصالحة.. أين وصل هذا الموضوع الآن؟

ـ فيما يخصنا كمجلس فإن هذا الملف انتهى عمليا، وقد أصدرنا تقريرا في أواسط ديسمبر من العام الماضي، وفي هذا التقرير والملاحق المرتبطة به قدمنا جميع الحقائق والأرقام.. وعندما نتحدث عن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة فإننا نتحدث عن «4» محاور كبرى..هي التعويض المالي للأفراد وجبر الأضرار الجماعية لفائدة بعض الجماعات الأهلية والكشف عن الحقيقة خاصة في حالات الاختفاء القصري وإطلاق إصلاحات مؤسساتية وقانونية.. المحور الأول انتهى العمل به ويوجد الآن «25» ألف مواطن مغربي سواء من الضحايا أو من ذويهم حصلوا على تعويضاتهم،

وهناك بضع عشرات من الحالات لم تسو بعد، لأن أصحابها لم يقدموا الوثائق المطلوبة كاملة أو لأننا لاحظنا وجود بعض التناقضات في الوثائق المقدمة.

وعلى أية حال فإن هذا الموضوع انتهى والضحايا أنفسهم يشهدون بذلك.

المحور الثاني يتعلق بجبر الأضرار الجماعية، والأمر يتعلق بـ«11» جماعة أهلية أو إقليما عبر البلاد جرت فيها اشتباكات أو عثر فيها على معتقلات سرية، وعليه فقد اعتبر انها تضررت اكثر من المعدل الوطني.. والهيئة أوصت باطلاق مشاريع في هذه المناطق حتى تعوض، ولو رمزيا، عما اصابها في السابق.. هذه المواقع كلها تشهد الآن العديد من المشاريع التي تتعلق إما بحفظ الذاكرة أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة.

وهناك أيضا الكشف عن الحقيقة.. فقد كانت هناك «800» حالة صنِّفت ضمن حالات الاختفاء القسري، والآن بقي منها تسع فقط لم نستطع الكشف عن الحقيقة فيما يخصها، واعترفنا بذلك بشكل واضح.

أما المحور الرابع والأخير فيتعلق بالإصلاحات المؤسساتية التي يقصد بها بالدرجة الاولى مجال القضاء والحكامة الأمنية.

في مجال القضاء، نحن ننتظر أن تسلم وزارة العدل إلى الحكومة مشاريع قوانين وكنا قد وجهنا إلى صاحب الجلالة مذكرة في هذا الموضوع نلخص فيها وجة نظر المجلس مع التركيز على الامر الذي يهمنا اكثر من غيره وهو مسألة استقلال القضاء.. ونحن نعتقد أن هذه المذكرة أخذت بعين الاعتبار في خُطب صاحب الجلالة المتعلقة بهذا الموضوع.

أما مسألة الحكامة الأمنية، فنحن مازلنا نشتغل عليها، وبمجرد الانتهاء منها سنوجه مذكرة بشأنها إلى صاحب الجلالة، والغرض منها هو الحد من استقلالية الأجهزة الأمنية لأن الاستقلالية المفرطة كانت من بين الاسباب الرئيسية للانتهاكات السابقة.

وبطبيعة الحال فإننا نساهم في جميع المشاريع الأخرى التي ذكرتها في البداية ما دامت تتعلق بانتقال البلاد من حكم شابته بعض مظاهر الاستبداد إلى حكم ديمقراطي.. فنحن نعمل على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، وفي هذا المجال فإن المغرب سيكون البلد الثاني في حوض البحر الأبيض المتوسط الذي ستكون لديه خلال أسابيع قليلة خطة استراتيجية وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، تنفيذا لتوصيات مؤتمر فيينا عام «1993» الذي أوصى جميع بلدان العالم بأن تنفذ هذه الخطة..

_ (مقاطعا)، وما هي أبرز مرتكزات هذه الخطة؟

ـ تقوية الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن هذا يتطلب من كل قطاع من القطاعات الحكومية والمجتمع المدني أن يكون هناك برنامج ملموس تتبناه الحكومة وتلتزم به وتموله لكي نتقدم في جميع القطاعات في هذا المجال.

وسنوصي ضمن هذه الخطة بأن تكون هناك هيئات داخل الإدارات الرئيسية، تشتغل على موضوع حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية.

_ لماذا لا تبدأون تنفيذ خطتكم من المدرسة؟

ـ سنبدأ من المدرسة بطبيعة الحال، وفي هذا المجال لدينا ما نسميه التربية الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وهي تركز على التربية والتأسيس، وهناك هيئات كونها المجلس، يشارك فيها ممثلون عن مختلف القطاعات الحكومية المعنية والمجتمع المدني، ونحن الآن بصدد ترجمتها إلى إجراءات على الأرض تدخل ضمن برامج مختلف القطاعات.

_عودة إلى تقرير الخارجية الأميركية حول مسألة حقوق الإنسان في المغرب.. من الملاحظ أن العديد من الدول العربية تتهم هذا التقرير بأنه مسيّس وبأن الغرض من إصداره خدمة أهداف سياسية معينة أو ممارسة ضغوط على الدول التي يتناولها التقرير..فهل تتعاملون مع التقرير بوصفه تقريرا حقوقيا خالصا أم أنكم تضعون البعد السياسي في عين الاعتبار أيضا؟

ـ حتى نكون صريحين.. فإن السياسة تخترق كل شيء، بما في ذلك مجال حقوق الإنسان مع الأسف.. هذا أمر مؤكد. ولكن من جهة أخرى عندما نعي هذا الأمر ونعلمه فيجب التعامل بشكل موضوعي مع جميع التقارير لأن المطلوب ليس الدخول في النيات بل مقارعة الانتقادات بالبراهين والأرقام، وهذا ما نفعله، مع العلم أنه يوجد دائما تحيز معين سواء كان بقصد أو دون قصد.

عند التعامل مع هذه التقارير، فإننا نطلع على الادعاءات المذكورة وقد يصادف بعضها ما نلاحظه وقد يكون هناك ما لا يتطابق مع الواقع، ولذلك فإن مسؤوليتنا لا تنحصر في أن نقول إن السياسة تقف وراء هذا الأمر أو ذاك رغم علمنا انه أمر واقع بل في دحض الادعاءات الخطيرة من خلال تقديم معطيات ملموسة ومثبتة.

_ تتناول العديد من الصحف المغربية مسألة تعرّض المغاربة في الخارج، وخاصة النساء، لبعض أشكال الاتجار بالبشر والإجبار على ممارسة الفساد .. فهل لديكم تدخل مباشر في هذا الملف؟

ـ لقد أشرت إلى هذا الموضوع وقلت إن أحد المواضيع التي سنولي لها أهمية كبرى في المرحلة المقبلة هو مسألة الاتجار بالبشر، سواء تعلق الأمر بالاستغلال الجنسي للنساء والأطفال أو شبكات تنظيم الهجرة السرية.

لقد بدأنا في العمل على هذا الموضوع ويمكن أن أكشف لكم أننا بصدد إنجاز زيارات ميدانية لبعض بلدان الخليج، على وجه الخصوص، للبحث في هذه المسألة ومع ذلك لو قرأتم بعض الصحف المغربية فستلاحظون أن هناك تضخيما وتهويلا لهذه الظاهرة.

وعلى كل حال، نحن متأكدون أن أغلب النساء اللائي يسافرن إلى الخليج مثلا يمارسن أعمالا شريفة..

_ (مقاطعا) ولكن عفوا.. لماذا تركيزكم على دول الخليج؟

ـ أنا في الحقيقة لا أعرف مدى مشروعية هذه الادعاءات ولكن في مخيلة الناس أن دول الخليج تعتبر من كبار مستهلكي الجنس.

_ (مقاطعا) اختلف معكم في ذلك، فأنتم تقولون هذا رغم أنني قرأت في الصحف المغربية قبل يومين أن المشكلة الأكبر للاتجار بالنساء في بلادكم مصدرها أوروبا وخاصة في إسبانيا، حيث رصدت هناك شبكة كبيرة تضم «30» ألف امرأة يعملن

في هذا المجال؟

ـ كما قلت لك هناك مبالغات كثيرة.. وهذا الموضوع يعكس الحقيقة بشكل جزئي، ولكنه يعكس كذلك التخيلات والافكار المسبقة للناس.. فعندما تكون هناك ظاهرة قد ينظر إليها شخصان بشكل مختلف حسب الحالة النفسية لكل منهما.. أنا اعتقد أن هناك ظاهرة فعلا ولكنها تعرضت لتضخيم كبير، ومن بين أغراضنا أن نحدد الحجم الحقيقي لهذه المشكلة، سواء من ناحية الطرف المستغل أو الطرف الذي يتعرض للاستغلال.

على أية الحال، فإن الواجب في هذا الموضوع هو تقدير حجم الظاهرة.. ونحن نقول إن هذه الظاهرة موجودة وأسبابها متعددة وليس بالضرورة كما يفهم من الصحف أن تكون الأسباب ذات علاقة بالانحلال الأخلاقي، فهناك أسباب اجتماعية.

والتقرير الاميركي ركز كثيرا على ظاهرة الاتجار بالبشر وهذا من حقه.. وكما قلت لك فقد وضعنا هذا الموضوع في جدول أعمالنا قبل التقرير الأميركي لأن طموحنا في هذا المجلس ألا نترك مجالا من مجالات حقوق الإنسان إلا ونتعرض له ونواجهه بكل شجاعة ونزاهة..

إذن هذا الموضوع من المواضيع المطروحة، ولكن الصحافة تطرحه بشكل لا يحترم مجتمعنا ولا المجتمعات الخليجية.. ففي بعض الأحيان تقرأ الصحف فتعتقد أن المجتمع المغربي كله مجتمع عاهر .. وهذا غير صحيح على الإطلاق.

ويمكن إثبات أن ظاهرة ما يسمى بـ «العهارة» لم تتغير منذ بداية المجتمعات البشرية.. وما حصل هو أن الأعداد زادت، أما النسب الإحصائية فهي نفسها في كل مكان سواء في المغرب أو غيره.

_ لكنّ البعض يرى أن هناك مجتمعات محيطة بالمغرب تعيش ظروفا اجتماعية مشابهة لا توجد فيها مثل هذه الظاهرة.. ولعل ما يبرز هذه المشكلة ويضخمها في المغرب تحديدا هو تناول وسائل الإعلام المغربية لها بصورة سلبية..

ـ كما قلت لك ما يسمى بالفساد في جميع بلدان العالم هو نفسه ولكن بعض الظواهر قد يسلط عليها الضوء أكثر دون أن يعني ذلك أنها أصبحت طاغية.. خذ على سبيل المثال ظاهرة زنا المحارم.. لو تتبعت صحفنا ستتصور أن هذه الظاهرة جديدة ولكن الحقيقة أن هذه الظاهرة كانت موجودة ولكنها لم تكن معروفة ولم يكن الناس يجرؤون على تناولها..

الصحافة دورها مزدوج.. فكما انها مفيدة فإنها..

_ (مقاطعا) هل ترى أن الصحافة المغربية تقوم بدور سلبي من خلال تشويه صورة المغرب؟

ـ صورة المغرب أصلب من أن تتعرض للإساءة بسبب تقارير صحفية مغلوطة .

_ ولكن صحافة المغرب هي التي تنشر هذه التقارير المشوهة وليست صحف الخليج؟

ـ أنا صحفي أيضا ولدي بعض الخبرة الصحفية وأعتبر أن الحديث عن ظاهرة زنا المحارم في الصفحة الأولى وبالبنط العريض أمر لا يتسم بأي قدر من المهنية، لأن

الظاهرة إحصائيا لا تساوي شيئا ولذلك فإن مكانها هو الصفحة 15 أو 16.

الأمر نفسه يتعلق بمسألة «العهارة» حيث تفرد الصحف لها العناوين البارزة رغم أنه لا يجوز فردها بهذا الشكل.

أنا اعتقد أن هناك إساءة ولعل الإخوة الذين ينشرون هذه العناوين لا يرون سوى أن الجريدة ستباع أكثر، ولكن اعتقد أن المشكلة لا تتعلق بالإساءة التي ذكرت في سؤالك بل بالاساءة إلى الصحافة أولا وقبل كل شيء، فهي لا تعطي الانطباع بأنها مهنية ونزيهة.

نحن إذن سنعالج الموضوع وأول ما يفرض نفسه هو تصحيح معلومات الرأي العام عن الموضوع من خلال تقديم الحجم الحقيقي للظاهرة وما هي أسبابها وملابساتها وكيفية مواجهة هذه الظاهرة؟.. هذا هو ما يجب مناقشته.

_ اسمح لنا أن ننتقل إلى قضية أخرى شغلت الرأي العام داخل المغرب وخارجه وهي قضية الانفصالية أميناتو حيدر.. بصفتكم معنيين بملف حقوق الإنسان كيف تعاملتم مع هذه القضية.. هل نظرتم لها بوصفها قضية إنسانية أم سياسية؟

ـ هذه المسألة لا علاقة لها بحقوق الإنسان في منطلقها على الأقل.. بل كانت مسألة إدارية بحتة، فأميناتو حيدر لو أنها سافرت إلى الولايات المتحدة، وهي سافرت إلى هناك عدة مرات.. وعند وصولها إلى المطار طلبوا منها ملء بطاقة الدخول، فكتبت في خانة الجنسية «الصحراء الغربية» بدلا من أن تكتب «المغرب»، من المؤكد أن الشرطي الأميركي لو قرأ كلمة الصحراء الغربية فلن يسمح لها بالدخول، لأن هذا البلد غير موجود في قائمته.

وهذا هو ما حصل، فهي لم تقم بالإجراء الإداري المعتاد.. ومادام لديها جواز سفر مغربي فمن المفترض أن يكون هناك تطابق بين جواز سفرها وبطاقة الجمارك.. وهذا كل ما في الأمر.. ومادام لم يكن هناك تطابق فقد كانوا محقين في منعها من الدخول.. هذا الجزء الأول من المشكلة..

.. أما الجزء الثاني من المشكلة فهو أنه حسب وجة نظري لم يكن يجب الاكتفاء بقرار إداري، بل كان يتوجب اتباع إجراء قضائي.. ولو استشرت في ظروف عادية لاقترحت عقوبة التجريد من الجنسية، لأن هذه المواطنة تقول إنها تكره جنسيتها ولا تريد الحفاظ على هذه الجنسية.. إذا كان من الواجب الدخول في «مسطرة» من هذا النوع.. ولكن للأسف، وهذا ما خلق لنا الحرج كمغاربة.. فإن مدونة الجنسية في المغرب لا تسمح بسحب الجنسية لمن ولد في المغرب..

إذن كانت هناك ورطة، فهي إداريا لم يكن يحق لها الدخول ولكنها تبقى مغربية من الناحية الادارية.. وقد كان الاحسن أن يسمح لها بالدخول وأن تتم متابعتها امام القضاء بتهمة إهانة أحد رموز السيادة أو التشهير.

ولكن لم يهتد المسؤولون آنذاك إلى القيام بهذا الإجراء..

_ من يتحمل مسؤولية هذا الخطأ من وجهة نظرك؟

ـ لست أنا على كل حال (يضحك).. وهذه أخطاء عادية ويمكن أن تحدث..

_ (مقاطعا) ولكن تداعيات قضية أميناتو حيدر تنعكس على ملف حقوق الإنسان

الذي تحمله وتديره أنت في هذا المجلس..

ـ كما قلت لك فإن المشكلة لم تكن ذات علاقة بحقوق الإنسان من الأساس وحتى في آخرها لم تكن كذلك بل تحولت إلى مشكلة إنسانية، وهناك فرق بين الأمرين.. وكما تعلم هناك حقوق الإنسان والقانون الإنساني وهما شيئان مختلفان..

إذن اصبحت المشكلة انسانية لان هذه المرأة كانت مضربة، حسبما قيل، عن الطعام وبعيدة عن أهلها وأبنائها، وهذا خلق حالة إنسانية، ولهذا تدخل بعض ممثلي الجمعيات الإنسانية المغربية وتوسطوا لها حتى يرفع عنها قرار المنع من دخول البلد.

_ بعيدا عن قضية «حيدر» هناك مشكلة يعاني منها المغرب وتتعلق بظاهرة المهاجرين الأفارقة المقيمين بصورة غير شرعية في المغرب..فهل تتبنون أو تنوون معالجة هذا الملف ضمن مهام مجلسكم؟

ـ أنا ذكرت قبل قليل انه من بين المواضيع التي سنهتم بها خلال الفترة المقبلة موضوع الهجرة.. لأنها باتت مشكلة تحتاج إلى تقنين ومعالجة بشكل يحفظ كرامة هؤلاء الناس مع أنها محفوظة، ولو لم يكن الأمر كذلك لما لاحظت زيادة في أعدادهم خلال الأعوام الماضية..

_ وماذا عن الجرائم التي تنسب لهم عندما تتناول الصحافة المغربية ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

ـ يجب أن نعالج ظاهرة الاجرام عبر تقديم حجمها الحقيقي وأن نقدمها كما هي..دون مبالغة، وأنا أعتقد أن الأغلبية الساحقة، من المهاجرين هم أشخاص مسالمون يبحثون عن لقمة الخبز وحياة أفضل.. والحمد لله فإن المجتمع المغربي مازال يستقبلهم حتى الساعة ولا يضطهدهم.. ومع ذلك يجب توقع الأسوأ إذا ازدادت الأعداد، خاصة أن ظروفهم ليست مثالية..

_ ولكن من الظواهر السلبية المرتبطة بهم ظاهرة التسول في الشوارع وهي واضحة للعيان؟

ـ اذهب وقم بإحصاء عدد هؤلاء المتسولين..

_ حسنا تريدني أن أحمل آلة حاسبة وأنزل إلى الشوارع لإحصائهم!!

ـ (يضحك) هذا هو المفروض في الحقيقة، فالصحفي باحث اجتماعي أيضا.. على أية حال ظاهرة التسول موجودة وكذلك الدعارة والسرقة بحدود قليلة ولكنني أعتقد أن هذه الظواهر لا تزال هامشية.

وعلى أية حال يحكى، والله أعلم، أن عددا من هؤلاء يمرون عبر الجزائر.. رغم أن القوانين الدولية تفترض أن يكون هناك تعاون اقليمي في هذا المجال.. وحتى في حالات اللجوء فإن القانون يقول إن اول بلد تطأه قدم النازح هو من يجب أن يتحمل مسؤوليته ولكن للأسف يقال إن عددا من طالبي اللجوء يتم إدخالهم عبر الجزائر..

_ يعني أنك تتهم الجزائر بتصدير المهاجرين غيرالشرعيين لكم..

ـ نعم إنهم يصدرون لنا المشاكل!

أحمد علي